

أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في تحسين القرارات الإستثمارية في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان

محمد زود الحلبوسي

الاستاذ الدكتور: نمر عبدالحميد السليحات

الملخص

هدفت الدراسة الى التعرف على أثر مستوى الافصاح المحاسبي في تحسين القرارات الاستثمارية، ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تم إعداد قائمة بمؤشرات الافصاح لجمع البيانات الخاصة بالمتغير المستقل من التقارير السنوية للشركات عينة الدراسة، اما المتغير التابع فقد تم قياسه من خلال معدل دوران الأسهم والتغير في السعر السوقي للسهم، وقد تكونت عينة الدراسة من (35) شركة صناعية مدرجة في بورصة عمان وللفترة (2015-2019)، وقد تم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لاختبار فرضيات الدراسة.

بينت نتائج الدراسة عدم وجود أثر دال إحصائياً لمستوى الإفصاح المحاسبي بأبعاده (الإفصاح في قائمة الميزانية، والإفصاح في قائمة الدخل، والإفصاح في الملاحظات والإيضاحات) على تحسين القرارات الإستثمارية بأبعادها (معدل دوران الأسهم، التغير في السعر السوقي للسهم) في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، وكذلك عدم وجود اثر لمستوى الافصاح المحاسبي بأبعاده مجتمعة على معدل دوران الاسهم وكذلك على التغير في السعر السوقي للسهم.

بناء على نتائج الدراسة تمت التوصية بتحسين مستوى الافصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات غير المالية والاهتمام بالمعلومات السردية عن الاوضاع المالية للشركات وتضمينها بالتقارير السنوية لتسهيل فهم الارقام من قبل المستثمرين.

الكلمات المفتاحية : مستوى الافصاح المحاسبي، تحسين القرارات الاستثمارية، الشركات الصناعية الاردنية.

The Impact of Accounting Disclosure Level in Improving Investment Decisions in Jordanian Industrial Companies Listed on Amman Stock Exchange

Mohammad .Zood. Al-Halbosi
Prof. Nimer. A. Al-Sulaihat

Abstract

The study aimed to identify the impact of accounting disclosure level in improving investment decisions, The study adopted the descriptive analytical approach to achieve study goals, a list of disclosure indicators was prepared to collect data of the independent variable based on the annual reports of examined companies, while the dependent variable was measured by the shares turnover rate and the change in the share market price. The sample consisted of (35) industrial companies listed on Amman Stock Exchange for the period (2015-2019), Multiple linear regression was used to test the study hypotheses.

The results showed that there is no statistically significant impact of the level of accounting disclosure with its dimensions (disclosure in balance sheet, disclosure in income statement, and disclosure in notes and clarifications) on improving investment decisions with their dimensions (shares turnover rate and the change in the share market price) in the Jordanian industrial companies listed on the Amman Stock Exchange, and there is no statistically significant impact of on the level of accounting disclosure with its combined dimensions on the share turnover rate as well as on the change in the market price of the share.

Based on the previous results of the study, ther researcher recommended improving the level of voluntary disclosure in the annual reports of the industrial companies in Jordan, especially with regard to non-financial information and attention to narrative information on companies' financial positions and including them in annual reports to facilitate the understandability by investors.

Key words: level of accounting disclosure, improvement of investment decisions, Jordanian industrial companies

المقدمة

يعد الإفصاح المحاسبي من المبادئ المحاسبية التي لاقت قبولاً عاماً لدى كافة الأطراف ذات العلاقة، وقد إزداد الأهتمام بهذا المبدأ مع ظهور الشركات المساهمة العامة وبروز نظرية الشخصية المعنوية حيث استجابت المجالس المهنية المعنية بتطوير الأطر المفاهيمية للمحاسبة المالية لإحتياجات أصحاب المصالح من المعلومات، وركزت من خلال إصدارها للمعايير المحاسبية على تحديد البنود التي يجب على المنشآت الإفصاح عنها في كل معيار من معايير المحاسبة، وعلى الرغم من ذلك فقد توسعت الشركات بالإفصاح حيث أصبح الإفصاح الاختياري أحد الأساليب الذي تلجأ له الشركات في ابراز دورها الإقتصادي وسياسات الحاكمية المتبعة لديها وغير ذلك من المعلومات التي يعود تقدير الإفصاح عنها لإدارة الشركة وبما يتناسب مع مصالحها.

وقد اهتم أصحاب المصالح وخاصة المستثمرون بالمعلومات المنشورة من قبل الشركات واصبحت هذه المعلومات المصدر الرئيسي الذي يستند عليه في اتخاذ قراراتهم الإستثمارية، ونظرا لعدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح فقد إختلف مستوى الإستفادة من هذه المعلومات بينهم، وانعكس ذلك على جودة قراراتهم مما أدى إلى المطالبة بالعمل على ضرورة وجود السبل التي تؤدي إلى تماثل المعلومات المالية وغير المالية الخاصة بالشركات لدى كافة أصحاب المصالح، لكي يتمكنوا من الإسترشاد بها عند اتخاذ قراراتهم الإستثمارية سواء بالبيع أو الإستمرار بالإستثمار وما الى ذلك من قرارات (Deegan, 2014).

ويتبين من واقع البيانات المنشورة من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان ان كافة هذه الشركات تلتزم بالإفصاح عن بياناتها السنوية والربعية ضمن القوائم المالية المحددة وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، بالإضافة إلى الإفصاح عن عدد من المواضيع التي تهم أصحاب المصالح، وتساهم في تحقيق اهداف هذه الشركات، وبالمقابل فان محتويات القوائم المالية خاصة البيانات التكميلية والايضاحات بالإضافة إلى الإفصاح الاختياري لا يوجد لها شكل أو مستوى

معين ، مما قد يؤدي إلى وجود حالة عدم تماثل المعلومات بين المستثمرين لدعم قراراتهم الإستثمارية من هنا تسعى هذه الدراسة للتعرف على مستوى الإفصاح المحاسبي وأثره في تحسين قرارات المستثمرين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان.

مشكلة الدراسة

إزدادت أهمية الإفصاح المحاسبي مع ظهور مشكلة الوكالة بين الملاك وادارات الشركات حيث ادى عدم تماثل المعلومات بين أصحاب المصالح الداخلية والخارجية إلى خلق فجوة معلوماتية بين هذه الأطراف مما تطلب تدخل المجالس المهنية لتحديد البنود والمواضيع التي تلزم الشركات بالإفصاح عنها لتقليص هذه الفجوة وتوفير نفس الحجم من المعلومات لأصحاب المصالح، وعلى الرغم من ذلك فلم تعد المعلومات المفصوح عنها إجباريا كافية واصبحت الشركة تتوسع بالإفصاح الإختياري لتلبية إحتياجات أصحاب المصالح من جهة وزيادة الشفافية في عرضها للمعلومات من جهة اخرى، وقد بينت الدراسات السابقة ان هناك علاقة بين مستوى الإفصاح والقرارات الإستثمارية مثل دراسة (كرجي، 2017) ودراسة (احمد، 2017)، من هنا تمثلت مشكلة الدراسة في الاجابة على السؤال: ما أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في تحسين القرارات الإستثمارية في الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة، والذي انبثق منه عدد من الاسئلة الفرعية حيث تمت صياغة هذه الاسئلة كما يلي:-

أسئلة الدراسة

السؤال الرئيس: ما أثر مستوى الإفصاح المحاسبي بأبعاده (الإفصاح في قائمة الميزانية، والإفصاح في قائمة الدخل، والإفصاح في الملاحظات والإيضاحات) في تحسين القرارات الإستثمارية بأبعادها (معدل دوران الأسهم، التغير في السعر السوقي للسهم) في الشركات الصناعية الأردنية في بورصة عمان؟

أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة بشكل مباشر في أهمية القرارات المتخذة من المستثمرين والشركات الأردنية، ومدى مساهمة الإفصاح المحاسبي في تحسين القرارات الإستثمارية،

والاستقرار المالي، مما ينعكس على الإقتصاد بشكل عام، ومن خلال تحديد ملامح أثر مستوى الإفصاح المحاسبي في البيانات المالية المنشورة للشركات الأردنية، فسيكون للدراسة توصيات تنعكس إيجاباً على الإدارات المالية لهذه الشركات فيما لو تم الأخذ بها.

فرضيات الدراسة

للإجابة على اسئلة الدراسة تمت صياغة الفرضيات الآتية:

الفرضية الرئيسية

H0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمستوى الإفصاح المحاسبي بأبعاده (الإفصاح في قائمة الميزانية، والإفصاح في قائمة الدخل، والإفصاح في الملاحظات والإيضاحات) على تحسين القرارات الإستثمارية بأبعاده (معدل دوران الأسهم، التغير في السعر السوقي للسهم) في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

التعريفات الإجرائية

الإفصاح المحاسبي: هو عملية نشر المعلومات المالية المتعلقة في الشركات وتتم من خلال القوائم المالية المتمثلة بالميزانية وقائمة الدخل وغيرها من القوائم، بالإضافة إلى الملاحظات والإيضاحات الملحق بها، والتي تشمل السياسات المحاسبية، والتغيرات التي تطرأ على الاساليب والقواعد المحاسبية المتبعة في الشركات. (عبد المالك، 2015)، وتعرف اجرائيا بانها عملية نشر الشركات الصناعية الاردنية لبياناتها المالية وغير المالية ضمن التقارير السنوية.

القرارات الإستثمارية: وهي القرارات الذي يتم اتخاذها من قبل المستثمرين للأستثماري في بعض الشركات كالصناعية منها من خلال المفاضلة بين عدة بدائل متاحة. (محمود، ودباش، 2017)، وتعرف اجرائيا بانها القرارات التي يتخذها المستثمرون في الشركات الصناعية الاردنية.

حدود الدراسة ومحدداتها:

- الحدود المكانية: تقتصر الدراسة على الشركات الصناعية المساهمة العامة في الأردن .
- الحدود الزمانية: تم تطبيق هذه الدراسة على بيانات الفترة (2015-2019).
- الحدود العلمية: تقتصر الدراسة على مستوى الإفصاح المحاسبي كمتغير مستقل بأبعاده، الإفصاح في قائمة الميزانية، والإفصاح في قائمة الدخل، والملاحظات والإيضاحات، وتحسين القرارات الإستثمارية كمتغير تابع بأبعاده، معدل دوران الأسهم والتغير في السعر السوقي للسهم.

المبحث الاول : الافصاح المحاسبي

تمهيد

يعد الافصاح المحاسبي احد مبادئ المحاسبية المقبولة قبولا تاما حيث لم ترد في الاديات المحاسبية تاريخا معيناً لبدايات الافصاح المحاسبي، لكن الاطر النظرية للمحاسبة اشارت الى زيادة الاهتمام بالافصاح المحاسبي منذ القرن التاسع عشر عندما ظهرت الشركات المساهمة العامة، حيث انفصلت الملكية عن الادارة واصبحت مسؤولية المالك تنحصر في حدود مساهمته في الشركة، حيث الزمت الشركات باخضاع حساباتها للتدقيق من قبل جهة محايدة ونشر قوائمها المالية بشكل دوري، ونظرا لعدم وجود اسس وتشريعات ناظمة انذاك لمكونات الافصاح المحاسبي فقد سيطرت الادارات على التحكم بمحتوى الافصاح، حيث تختار المعلومات التي ترغب بالافصاح عنها وتحجب معلومات اخرى بذريعة الخوف من المنافسين او اية امور اخرى (مطر والسويطي، 2012).

مفهوم الافصاح

ادى انفصال ملكية الشركات عن ادارتها الى ظهور الحاجة الى حلقة وصل تربط بين المستثمرين واستثماراتهم ليتمكنوا من خلال ذلك الاطمئنان على اموالهم المستثمرة وسلامة ادارتها واتخاذ القرارات اللازمة بالاستناد الى ذلك من هنا ازداد الاهتمام

بالافصاح المحاسبي الذي اعتبر الوسيلة الوحيدة امام المستثمرون للحصول على المعلومات التي يريدونها من الشركات، وقد شهد الافصاح المحاسبي تطوراً واضحاً استجابة لطلبات المجتمع المالي والتي تزداد مع زيادة الثقافة المالية لهم، حيث كان يكتفى بالفترات السابقة بعرض الميزانية وقائمة الدخل ثم بدأ الافصاح يتطور حتى اصبح يتجاوز المعلومات المالية الى المعلومات غير المالية ويتجاوز الالتزام بالتشريعات الى الافصاح الاختياري (الناغي، 2017).

وقد تناول الفكر المحاسبي موضوع الافصاح باسهاب وقد تم تعريفه من قبل العديد من الباحثين فقد عرفه (Breuer et al, 2020) بأنه نشر الشركات لمعلوماتها الاقتصادية المتعلقة بنتائج اعمالها الى الجمهور سواء كانت هذه المعلومات كمية او نوعية مالية او غير مالية.

وقد بين (الشحاده واخرون، 2011) ان الاختلاف في تعريفات الافصاح المحاسبي الواردة في الاطر النظرية يكمن في اشكال هذه التعريفات وان هناك اتفاقاً بين منظرو الفكر المحاسبي على مضمون تعريف الافصاح المحاسبي من حيث المفهوم والمحتوى والسياسات المتبعة كما اشار (Hermalin & Weisbach, 2012) الى ان التعريفات التي وردت في الفكر المحاسبي للافصاح تعد دقيقة وغير متناقضة حيث ان جميعها اتفقت على أن الافصاح عن المعلومات المحاسبية يتعلق بالمعلومات المنشورة عن المنشآت لاصحاب المصالح وان الافصاح المحاسبي عبارة عن نشر متعمد من قبل المنشأة عن المعلومات المالية وغير المالية سواء كانت كمية او نوعية، اجبارية او اختيارية، عبر القنوات الرسمية او غير الرسمية.

كما عرف (محمود ودباش، 2017) الافصاح المحاسبي بأنه مبدأ محاسبي ذو اهمية كبيرة في نشر الحقائق الضرورية التي تساعد الجهات المستخدمة للمعلومات المالية وغير المالية في فهم وتفسير هذه المعلومات بالاضافة الى نشر كافة المعلومات الممكن اعتبارها ضرورية وهامه للمستخدمين اما (برودي وعبدالحميد، 2019) فقد عرفا الافصاح المحاسبي بأنه عملية تقديم الشركات للمعلومات المالية وغير المالية والتي تتعلق بكافة

الانشطة التي تقوم بها المنشأة من خلال القوائم المالية التي تتوافق مع التشريعات القانونية الى الجهات الخارجية دون ان يكون فيها تضليل او تحريف وتصل الى الجهات ذات العلاقة بالوقت المناسب وتتكون للمعلومات المقدمة جدوى اقتصادية.

يعتبر تصنيف الافصاحات المالية مهما لاصحاب المصالح ومتخذي القرارات حيث بين (Nobes, 2011). أن حجر الزاوية في توفير مستوى افضل لفهم ظاهرة ما في اي مجال هو التصنيف، وقد صنف منظرو الفكر المحاسبي الافصاح المالي بصور متطابقة، فقد قام بتصنيف الافصاح المحاسبي تبعا لمتطلبات الإفصاح، وتقدير الإدارة وبيّنوا ان المعلومات المالية المفصوح عنها بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية والتشريعات القانونية تصنف كإفصاح اجباري اما الإفصاحات الأخرى التي يتم إجراؤها كجزء من عملية صنع القرار في الإدارة بغرض الإشارة إلى أداؤها الجيد فتصنف كإفصاح اختياري.

أساليب الافصاح

يشكل الافصاح عن البيانات المالية شكلاً أساسياً من أشكال الاتصال بين المنشأة والجهات الخارجية، وهي المصدر الرئيسي للمعلومات حول عمليات المنشأة، وتصبح البيانات أكثر شمولاً نتيجة للتغيرات الديناميكية التي لوحظت حالياً في الواقع الاقتصادي اليوم والتي تؤدي إلى ظهور أشكال معقدة بشكل خاص إجراء نشاط أو إبرام المزيد من المعاملات المعقدة من قبل المنشآت. كما أنه نتيجة للتغيرات في معايير التقارير المالية التي تنظم قواعد إعدادها. تتطلب معايير التكيف مع التغيرات في الواقع الاقتصادي تقديم قدر أكبر من المعلومات والافصاح عنها (Tahirli, 2017).

وقد اشار معيار المحاسبة الدولي (1) عرض البيانات المالية الذي تم اعتماده لأول مره في شهر اب (1997) وفقاً للفقرة 10 من المعيار تتكون المجموعة الكاملة من البيانات المالية للمنشأة من جزأين، بحيث يتضمن الجزء الأول القوائم الأساسية، أي بيان المركز المالي، وبيان الربح أو الخسارة والدخل الشامل الآخر، وبيان التغيرات في حقوق الملكية، وبيان التدفقات النقدية، والتي تقدم بشكل مجمع معلومات تتعلق بأصول المنشأة ومصادر تمويلها ودخلها وتكاليفها أو عائداتها ونفقاتها، ونتيجة لعدم قدرة البنود الواردة في متن

هذه القوائم على توصيل المعلومات للمستخدمين فان فهم الأرقام المدرجة في المكونات الأساسية يتطلب عرضها ومناقشتها بشكل أكثر تفصيلاً من خلال المعلومات الإضافية، والتي تشكل الجزء الثاني، وهو مهم بشكل خاص وكذلك الجزء الأكثر شمولاً من كل البيانات المالية، والذي ينتج عن حقيقة أن المعلومات الإضافية من المفترض أن توفر المعلومات اللازمة لفهم البيان. لذلك فان هذه الايضاحات ليست فقط ملاحظات توضيحية للإدخالات المضمنة في المكونات الأساسية، ولكنها أيضاً عرضاً مفصلاً لقواعد إعداد البيان المالي المستخدم من قبل المنشأة والمحدد كسياسة محاسبية، وتنشأ حقيقة أن المعلومات الإضافية تشكل أطول جزء من البيان المالي من تفاصيل واتساع نطاق المعلومات التي يجب الإفصاح عنها، إنه أيضاً العامل الذي يحدد عدد صفحات التقرير المالي بأكمله (Best et al, 2014).

يتم الإفصاح المحاسبي من خلال عدة قوائم حيث يتم الإفصاح بشكل دوري في نهاية العام وقد اشار معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض البيانات المالية الى وجوب ان يتم الإفصاح من خلال اربعة قوائم مالية وكما يلي:

1- الإفصاح باستخدام قائمة الدخل: تعد قائمة اول القوائم التي يتم اعدادها حيث ان نتيجة الاعمال سواء الربح او الخسارة هي احد الارقام المكملة لتوازن قائمة المركز المالي، وتتكون قائمة الدخل من الايرادات والمصاريف التي تخص فترة زمنية محددة، ويسمى ناتج مقابلة الايرادات بالمصاريف بالدخل المحاسبي وقد تم التوسع بقائمة الدخل لتشمل مكونات الدخل الشامل الاخر وبالتالي تكون نتيجة مقابلة الايرادات والمكاسب مع المصاريف والخسائر بالدخل الشامل والذي ينتج عن الفرق بين صافي الاصول نهاية الفترة المالية وصافي الاصول بداية الفترة المالية، وقد بين (IAS,1) ان هناك معلومات يجب الإفصاح عنها في متن قائمة الدخل وتتمثل (مطر والسويطي، 2012):

- الايرادات.
- تكاليف التمويل

- حصة المنشأة من ارباح / خسائر الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة المحاسب عليها وفقا لطريقة حقوق الملكية.
- المصاريف الضريبية.
- الربح/الخسارة من العمليات غير المستمرة.
- ربح/خسارة الفترة.
- ربح/خسائر الاقلية.
- ربح/خسارة اصحاب حقوق الملكية في الشركة الام.
- اما البنود التي تترك لادارة المنشأة حرية عرضها اما في متن قائمة الدخل او في الايضاحات فتتمثل بالاتي:
- البنود الناشئة عن العمليات غير الاعتيادية.
- البنود المادية سواء دخل او مصاريف تتطلب طبيعتها الافصاح عنها بشكل منفصل.
- العائد على السهم وكذلك ربح السهم.
- تصنيف المصروفات حسب طبيعتها او وظيفتها.
- وعلى الرغم من وضوح البنود التي يجب ان تتضمنها قائمة الدخل الا ان هناك بعض الظروف التي تستوجب الافصاح المفصل عن بنود الدخل والمصاريف وتتكون من :
- انخفاض قيمة الاصول الى القيمة القابلة للاسترداد وكذلك المخزون الى صافي القيمة القابلة للتحقق.
- اعادة الهيكلة والقيود العاكسة لمخصصاتها.
- العمليات الخاصة بالتصرف بالاصول الثابتة.
- العمليات الخاصة بالتصرف بالاستثمارات.
- العمليات المتوقفة.
- تسوية القضايا.

2- الإفصاح باستخدام قائمة المركز المالي

تعرف قائمة المركز المالي بأنها صورة لحظية للأصول والحقوق في المنشأة في نقطة معينة، وتتضمن الميزانية الأصول في الجانب المدين والالتزامات وحقوق الملكية في الجانب الدائن ويظهر فيها ضمن حقوق الملكية حساب صافي الربح/الخسارة للسنة والذي يعد حلقة الربط مع قائمة الدخل وقد أشار معيار المحاسبة الدولي رقم (1) إلى البنود التي يجب عرضها في متن قائمة المركز المالي وهي كما يلي (Tahirly, 2017) :

- الممتلكات والمصانع والمعدات.
 - الاستثمارات العقارية.
 - الأصول غير الملموسة.
 - الأصول المالية.
 - الأصول البيولوجية.
 - المخزون والذمم التجارية والذمم الأخرى سواء دائنة أم مدينة.
 - النقد وما يعادله
 - المخصصات .
 - الالتزامات المالية وكذلك الالتزامات والأصول الضريبية.
 - حقوق الأقلية.
 - رأس المال المصدر والاحتياطيات.
- أما البنود التي ترك الخيار للإدارة لعرضها إما في متن قائمة المركز المالي أو ضمن الأيضاحات المرفقة مع القوائم المالية فهي:
- التصنيفات الجزئية للبنود.
 - تصنيف الذمم المدينة.
 - تصنيف المخزون حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (2).
 - تصنيف المخصصات والاحتياطيات وعلاوة الأصدار.

- اما فيما يتعلق براس المال فان الافصاح المطلوب عنه يتمثل بالافصاح عن عدد الاسهم المصرح بها والمصدرة منها والمدفوعى بالكامل، وكذلك عدد الاسهم المصدرة وغير المدفوعى بالكامل، مع الاشارة الى القيمة الاسمية للاسهم وبيان فيما اذا لم يكن لها قيمة، والتغير في عدد الاسهم غير المسددة خلال العام، بالاضافة الى الحقوق والامتيازات الخاصة بكل فئة من الاسهم بما في ذلك القيود على توزيعات الارباح، وما تمتلكه الشركة من اسهمها، او شركاتها الزميلة والفرعية.

3- الافصاح باستخدام التدفقات النقدية

تعد قائمة التدفقات النقدية في الشركات التزاما بمعيار المحاسبة الدولي رقم (7) والذي بين ان التدفقات النقدية يجب ان تصنف الى: تدفقات من الانشطة التشغيلية وتدفقات من الانشطة الاستثمارية وكذلك تدفقات من الانشطة التمويلية وقد تضمن المعيار توضيحا لاليات الافصاح عبر قائمة التدفقات النقدية وكما يلي:

- التدفقات النقدية بالعملة الاجنبية: يجب الافصاح عنها بعملة الدولة التي تعمل بها الشركة حيث يتم ترجمة القوائم المالية الصادرة بالعملة الاجنبية الى العملة المحلية باستخدام سعر الصرف السائد عند حدوث التدفق النقدي.
- الفوائد المقبوضة والمدفوعة وتوزيعات الارباح: اوجب المعيار ان يتم الافصاح عن كل منها بشكل منفصل مع تصنيفه ضمن الانشطة التشغيلية او الاستثمارية او التمويلية.
- ضرائب الدخل المدفوعة: بيت تصنيفها ضمن تدفقات الانشطة التشغيلية ما لم تعرف بشكل محدد على انها أنشطة استثمارية او تمويلية.
- شرار وبيع الشركات التابعة: يجب عرض المجموع الناشء عن هذه العمليات ضمن الانشطة الاستثمارية.
- العمليات غير النقدية: يتم استبعاد العمليات غير النقدية الخاصة بالانشطة الاستثمارية والتمويلية من قائمة التدفقات النقدية ويفصح عنها في مكان اخر.

- مكونات النقد والنقد المعادل: يتم الافصاح عنه في قائمة التدفقات النقدية مع اجراء مطابقة بين مبالغ التدفقات النقدية وتلك المعروضة في المركز المالي.
- الافصاحات الاخرى: يجب الافصاح عن الارصدة النقدية الهامة وما يعادلها والتي تكون غير متاحة للاستخدام كالتقديرات المقيدة.
- 4- الايضاحات: بالاضافة الى البنود المبينة ضمن افصاحات قائمة الدخل وقائمة المركز المالي والتي تترك للادارة حرية الاختيار بين عرضها في متن القوائم المالية او ضمن الايضاحات فانه يجب ان يتم الافصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة واسس القياس المحاسبي المستخدمة، وتحديد اساس القياس الذي طبق على فئات الاصول والالتزامات، وكذلك الاحكام التي اصدرتها الادارة والمتعلقة بتطبيق السياسات كالتاريخ النهائي لنقل المخاطر والنافع المتعلقة بملكية الاصول وعقود التأجير، وجوهر العلاقة بين المنشآت من حيث السيطرة، وكذلك الافصاح عن المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم اهداف المنشأة وسياساتها.

المبحث الثاني: تحسين القرارات الاستثمارية

مفهوم الاستثمار

يعد الاستثمار بانه النشاط الذي يشارك فيه الناس عملية البحث عن معدل عائد ايجابي لبعض المدخرات التي يمتلكونها من خلال تحويلها الى رأس المال وتكون على شكل الأصول أو السلع والخدمات. وهنا يجب على المستثمرين سواء كانوا افرادا او منشآت الحصول على اجابات حول الكيفية التي يتم بها الاستثمار ومتى وأين وحجم المبلغ اللازم إنفاقه كرأس المال على فرص الاستثمار المتاحة وذلك للتمكن من اتخاذ قرار الاستثمار المناسب. ان احد اهم أدوات القرار هي معرفة القراءة والكتابة المستخدمة لتعزيز عملية صنع القرار والحصول على عائد مرضي، وبالتالي يتم تنفيذ التحليل على اساس تقني ومهني للحصول على مؤشرات تحليل الاستثمار. فالخيارات المختلفة المتاحة المكتشفة بعد

أعداد من الأبحاث للإشارة إلى التكاليف والعائد قبل قرار الاستثمار. علاوة على ذلك، يعتبر قرار الاستثمار مهم وذو ديناميكية مرتبطة بقرارات مختلفة كونها تمثل طموحا يرغب الناس تحقيقه طوال حياتهم من أجل المستقبل، لذا يجب على المستثمرين التكيف بشكل كامل ودقيق مع الفرص المحتملة وهذه القرارات لا ينبغي أن تتخذ باندفاع قوي فيمكن أن يؤدي قرار الاستثمار غير الصحيح بالمنشات والافراد للإفلاس. فمن المهم أن يتم فهم الأفكار الأساسية لقرارات الاستثمار للحصول على أكبر حافز من إجراء التقييم.

وقد بين (Musundi, 2014) أن التخطيط الاستثماري يتضمن تطوير استراتيجيات الاستثمار بما في ذلك تصميم خطة استثمار منهجية وتطوير استراتيجية توزيع الأصول. كما اشار الى انه يتم اتخاذ قرارات الاستثمار من قبل المستثمرين الذين يقومون عادة بإجراء تحليل الاستثمار من خلال الاستفادة من التحليل الأساسي والفني، اي ان قرارات المستثمرين تتأثر بشكل منهجي بهيكل المعلومات والعوامل الموجودة في السوق. ولخلق الثروة في الاقتصاد الرأسمالي على أساس الثقة يقوم المستثمرون باستثمار مواردهم في الشركات وينتجون السلع والخدمات لصالح الأمة ككل.

القرارات الاستثمارية

تعد القرارات الاستثمارية من القرارات المهمة التي يتخذها المستثمرون نظرا لارتباطها المباشر بالنقد، وبالتالي تؤثر على السيولة النقدية للمستثمر حيث ان قرارات الاستثمار يجب أن تتفاعل مع الاستثمار الفعال لرأس المال وتعلق بتوزيع واستخدام الموارد والتمويل للعائدات المستقبلية (Chen, 2013).

يعتمد الاختيار على القيام بالاستثمارات من عدمه على هدف المستثمرين؛ من حيث القدرة على تمويل الاستثمار، وكيفية تمويل الاستثمار. وليمكن المستثمر من اتخاذ قرار الاستثمار الجيد عليه ان يمتلك المعلومات الخاصة بهذا الاستثمار ويستوعبها بالشكل السليم والصحيح ليحدد ماهية فرص الاستثمار وهو على وعي ودراية بانه لا ينبغي التسرع في اتخاذ القرار الخاص بالاستثمار باعتباره استثماراً سيئاً يمكن أن يؤدي القرار إلى إفلاس الشركات (Virlics, 2013).

وقد بين (Faroq, 2015) بأنه لا يمكن اتخاذ قرار الاستثمار في فراغ من خلال الاعتماد على التحليل والنماذج المعقدة، وبالتالي يجب أن يكون المستثمرون متيقظين ومحدثين لتحقيق الأهداف المنشودة

ويقع على عاتق المنشآت الالتزام بالكشف الكامل عن الأمور المتعلقة بأنشطتها لمساعدة المستثمرين في الاختيار بين البدائل بوعي وعقلانية، فالمستثمرون كائنات عقلانية يطبقون التقنيات المالية وتخطيط استثماراتهم على أساس المخاطر والعائد (Okere et al, 2018)

فعلى المنشآت ان تعي بان لديها واجب التخطيط الشامل لتقريرهم المدقق وتوزيعه على المستثمرين والعملاء المختلفين، ويتضمن قرار الاستثمار تكريس الأصول المتداولة على المدى الطويل باعتبار ذلك احد مشاريع للمزايا المستقبلية، ونتيجة لحساسية قرار الاستثمار فيجب توخي الحذر في ضوء حقيقة أن الموارد الضخمة والنادرة والتي تم الحصول عليها بشق الأنفس متضمنة، دائمة في الطبيعة، خطرة وطويلة اقتراح مصطلح لن يحتاج إليه أي مستثمر (Patrick et al, 2017).

يرى الباحث ان القرارات الاستثمارية تعد من اهم القرارات التي يتخذها المستثمرون لما لها من مخاطر على اوضاعهم المالية حال فشل المشاريع المستثمر بها، لذا فان المستثمرين يتوخون المزيد من الحرص والاستناد على معلومات ذات جودة عالية عند اتخاذهم لمثل هذه القرارات.

قرارات الاستثمار والمعلومات الحاسوبية

نظرا لأهمية القرارات الاستثمارية في زيادة فرص العمل وتنمية الاقتصاد وبالتالي المساهمة في التخفيف عن الدولة اعباء البطالة والحد من المشاكل الاقتصادية فمن المهم لجميع أصحاب المصلحة الاقتصاد التركيز على كشف الحاسبة الإبداعية، والحصول على معلومات ذات جودة وقيمة يعتمد عليها في عملية تكوين رأس المال بشكل كبير نتيجة ثقة المستثمرين في المعلومات المالية المقدمة. وبالتالي يجب أن يتم الاخذ بالاعتبار جودة المعلومات الحاسوبية بمزيد من الاهتمام المحاسبين المهنيين وأصحاب المصلحة والحكومة لحماية المستثمر من الشركات أو الأفراد الذين قد يرغبون في التضليل

والاحتيايل على المستثمرين لإثراء أنفسهم. وهذا سيجعل المستثمرين أكثر استنارة وقدرة على الحماية من خسارة استثماراتهم (Essien & Ntiedo, 2018).

وقد بين (Djaja, 2017) ان قيمة الشركة تتمثل في توقعات المستثمر للشركة والتي تقاس بسعر سهم الشركة. اي إنها القيمة الحالية لجميع أرباح المساهمين في المستقبل وان الشركات التي لم يتم طرح اسهمها للاكتتاب العام فيمكن الحصول على قيمة الشركة من القيمة المتحققة عند بيعها وجادل بأن المستثمرين يتوقعون أن ترتفع القيمة الاستثمارية للشركة التي يستثمرون فيها أو على الأقل يوجد تعويض عن المخاطرة عندما يتم أخذ القيمة الزمنية للنقود في الاعتبار.

كما اشار (Ross et al, 2015) الى ان قيمة الشركة تعكس قدرة الادارة على اتخاذ قرارات الاستثمار والتخطيط المالي،ويمكن رؤية تحديد ما إذا كانت قيمة الشركة عالية أو منخفضة في الاداء المالي لهذه الشركة الذي يأتي انعكاساً لسلسلة من القرارات التي تتخذها إدارة الشركة والتي تنعكس في ثلاثة مجالات رئيسية للإدارة المالية - قرارات الاستثمار، وقرارات التمويل، وإدارة الأصول، وقد بين (Riyanto, 2013) ان قرارات الاستثمار تعتبر من أهم القرارات لأنها تتعلق مباشرة بربحية الاستثمار، كما أن قرارات استثمار الشركة تنعكس في أنواع الأصول التي تستثمر فيها الشركة. ويظهر هذا في الغالب ضمن الأصول في قائمة المركز المالي للشركة وبعد ذلك مهما لأن تكوين الأصول المتداولة والأصول الثابتة يشكل هيكل ثروة الشركة .

اما قرارات التمويل فتتعلق بتحديد مصادر التمويل اللازمة لتمويل الاستثمارات وهناك مصدران يمكن للشركة استكشافهما للحصول على الأموال وهما - مصادر التمويل الداخلية ومصادر التمويل الخارجية حيث تأتي الأموال الداخلية من النتائج التشغيلية للشركة على سبيل المثال الأرباح المحتجزة اما مصادر التمويل الخارجية فهي المتأتية من خارج الشركة مثل مصادر الدين وإصدار الأسهم الجديدة (Harjito & Martono, 2013).

المبحث الثالث: الدراسات السابقة ذات الصلة

الدراسات باللغة العربية:

دراسة (شريف وجاسم، 2019) هدفت الدراسة لبيان متطلبات الحد الأدنى من المعلومات اللازم توفرها في متن التقارير المالية وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي (1)، ومدى قيام الشركات الصناعية الأردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات) بالالتزام بالمعيار المحاسبي الدولي رقم (1)، ولتحقيق اهداف الدراسة تم إتباع المنهج الوصفي التحليلي حيث تمت تغطية الجانب النظري من الكتب والأبحاث والرسائل، وفي الجانب التطبيقي تم إختيار عينة تكونت من (5) شركات صناعية مسجلة في بورصة عمان حيث أستخدمت التقارير المالية لهذه الشركات وتحديدًا لعام (2015) لجمع البيانات اللازمة ومقارنتها مع بنود المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) لمعرفة مدى قيام هذه الشركات الصناعية في تطبيق الإفصاح في عرض البيانات المالية حسب هذا المعيار، بينت نتائج الدراسة نسب ألتزام الشركات بتطبيق المعيار حيث حصلت الشركة رقم (4) على نسبة (75%) وهي المرتبة الأولى، وشركة رقم (2) حصلت على نسبة (72%) المرتبة الثانية، والشركة رقم (3) حصلت على (69%) المرتبة الثالثة، والشركة رقم (5) حصلت على (65%) المرتبة الرابعة، والشركة الأولى اقل نسبة بالمرتبة الخامسة وحصلت على (58%). وأوصت الدراسة بضرورة القيام على وضع التعليمات وتطوير القوانين لتوجيه الشركات على العمل وفقاً للمعيار المحاسبي الدولي رقم (1) والمعايير المحاسبية الدولية الأخرى، وكذلك بان تكون هنالك تقارير من قبل جهات حكومية ومنظمات معتمدة تبين مدى نسبة الإلتزام في تطبيق الإفصاح والعرض حسب معيار المحاسبة الدولي رقم (1) لجميع الشركات لتكون دليل للمستخدم عن مدى الشفافية والمصداقية التي توفرها القوائم المالية، تمت الإستفادة من هذه الدراسة في تحديد أبعاد المتغير المستقل للدراسة الحالية.

دراسة (لبنى، 2019) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومات المحاسبية من خلال الدراسة الميدانية لعينه من المؤسسات الاقتصادية حيث تم تقسيم الدراسة لجزأين، جزء نظري حيث تكون من ثلاثة فصول من أجل

التأصيل النظري للموضوع، والشق الميداني خصص لإختبار فروض البحث من خلال التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها من الاستبانة. وقد توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي للإفصاح المحاسبي على المعلومة المحاسبية لما سيوفره من خصائص نوعية للمعلومة المحاسبية، من أهمها الملائمة، والموثوقية، وما يتفرع عنهما من خصائص ثانوية، بالإضافة إلى معالجة الأحداث، والإفصاح عنها، حيث ستنبعث ثقة في المستثمر. وأوصت الدراسة إلى إلزام المؤسسات الاقتصادية بنشر كشوفاتها المالية بشكل دوري لتعزيز الإفصاح والشفافية وإتاحتها لأصحاب المصالح لزيادة ثقتهم بها، حيث لا بد من زيادة الوعي المحاسبي من أجل فهم أكبر للكشوف المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات من طرف المستثمرين وصناع القرار، وأوصت المؤسسات بإعطاء اهتمام كبير للإفصاح المحاسبي عن المعلومة المحاسبية لما له من فوائد كثيرة داخل المؤسسة وخارجها، اما الاستفادة من دراسة (لبنى، 2019) فقد تمثلت في تحديد ابعاد المتغير المستقل في الدراسة الحالية.

الدراسات باللغة الانجليزية :

دراسة (Dang, et. al. (2019). هدفت الدراسة إلى عمل تحقيق تجريبي حول ما يتصوره المستثمرين في معرفة مدى تأثير الإفصاحات المحاسبية على اتخاذ قراراتهم في سوق الأوراق المالية، حيث تم استخدام بعض الأساليب الكمية في الدراسة مع عمل استبانة استقصائية وإرسالها للمستثمرين المشاركين في سوق الأوراق المالية في فيتنام حيث بلغ اجمالي العينة (527) مستجيبا، تم استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS:22) في تحليل البيانات، وقد بينت النتائج إلى أن هناك أثر دال احصائياً لمعلومات الدخل على قرارات المستثمرين بشأن كل من البيع والشراء وتملك الأوراق المالية ولكن المعلومات التي تتعلق بالأصول والسياسات والمبادئ المحاسبية كان لها تأثير ضئيل على القرارات الإستثمارية للأفراد، كما بينت النتائج إن هناك أثر للإفصاحات الاختيارية بشكل أكبر من الإفصاحات الإلزامية على اتخاذ القرارات الإستثمارية. أوصت الدراسة بضرورة التركيز في الدراسات المستقبلية على العاملين في البنوك والمقرضين وحملة السندات، اما

الإستفادة من دراسة (Dang et al, 2019) فقد تمت في تحديد ابعاد المتغير التابع في الدراسة الحالية.

دراسة (Thuhoye 2017) هدفت هذه الدراسة إلى بيان دور المعلومات الحاسبية في قرارات الإستثمار، ولتحقيق اهداف الدراسة تم جمع البيانات اللازمة لإختبار فرضيات الدراسة والاجابة على اسئلتها من خلال استبانة وزعت على عينة بلغت (50) مستجيبا يعملون بالادارة العليا في شركة الكهرباء التنزانية حيث تم تحليل البيانات المجمعة باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS)، وقد بينت نتائج الدراسة أن هناك علاقة دالة احصائيا بين نظام المعلومات الحاسبية في شركة الكهرباء التنزانية والقرارات الإستثمارية، كما بينت النتائج ان ما نسبته (83.3%) من افراد العينة قد أجابوا بانه دائماً يتم استخدام المعلومات الحاسبية في اتخاذ القرارات الإستثمارية، كما بينت النتائج أن جودة المعلومات الحاسبية المتعلقة بالدقة والملاءمة والموثوقية تعد محددات مهمة لمستوى كفاءة صنع القرار الإستثماري، وأوصت الدراسة بأنه يجب التركيز على زيادة الإعتماد على نظام المعلومات الحاسبية في صنع القرار الإستثماري في شركة الكهرباء التنزانية، ويجب على متخذي القرار القيام بطلب المعلومات الحاسبية والأهتمام بذلك قبل القيام باتخاذ القرار الإستثماري، اما الإستفادة من دراسة (Thuhoye, 2017) فكانت في تحديد ابعاد المتغير التابع للدراسة الحالية.

منهجية الدراسة

اتبع الباحث في هذه الدراسة أسلوب المنهج الوصفي التحليلي، لتحقيق أهدافها، وتم تقديم وصفاً شاملاً للإطار النظري للمتغيرات التي تتمثل بمستوى الإفصاح الحاسبي بأبعاده وكذلك تحسين القرارات الإستثمارية وتم وصف هذه المتغيرات، أما بالنسبة للجانب التحليلي، فتم تحليل البيانات التي تم جمعها من أجل الدراسة ومناقشة النتائج، وأيضاً مقارنتها مع النتائج للدراسات السابقة.

مجتمع الدراسة وعينتها

تكون مجتمع الدراسة من الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان البالغ عددها (65) شركة، اما عينة الدراسة فقد تم اختيارها عشوائيا من بين الشركات مجتمع الدراسة بحيث تكون العينة ممثلة وفقاً لجدول المعاينة الوارد في (Sekaran & Bougie, 2016). وتحقق الشروط الاتية:

- وجود كامل التقارير المالية السنوية خلال فترة الدراسة .
- وجود الأسعار السوقية لاسهم الشركة ضمن نشرة الإصدار خلال فترة الدراسة.
- لا يوجد توقف عن التداول في البورصة خلال فترة الدراسة.

أداة الدراسة

تم جمع البيانات اللازمة للدراسة باستخدام قائمة (Index) للإفصاح المحاسبي ومن خلال التقارير المالية السنوية للشركات عينة الدراسة، أما البيانات اللازمة للمتغير التابع فتم الحصول عليها من نشرات الإصدار والإحصائيات الصادرة في بورصة عمان، حيث تغطي الدراسة بيانات الفترة (2015 – 2019).

وقد تضمنت قائمة الإفصاح المستخدمة في الدراسة ثلاثة اجزاء وكما يلي:

الجزء الاول: يتعلق بمعلومات الإفصاح في قائمة الميزانية وقد تضمن (14) بنداً.

الجزء الثاني: ويتعلق بالمعلومات الخاصة بالإفصاح في قائمة الدخل وقد تضمن

(14) بنداً.

الجزء الثالث: ويتعلق بالمعلومات الخاصة بالإفصاح في قائمة الملاحظات

والإيضاحات وقد تضمن (15) بنداً.

مصادر جمع البيانات

تم الحصول على البيانات من خلال مصدرين:

المصادر الأولية: تم الحصول على البيانات اللازمة للدراسة من خلال التقارير

المالية السنوية ونشرات الإصدار لاسهم.

المصادر الثانوية: حيث تم الحصول على البيانات والمعلومات اللازمة لبناء الإطار النظري للدراسة من خلال اللجوء للكتب والبحوث والدراسات السابقة المنشورة في المجالات العلمية العالمية، وكذلك الأدبيات من خلال قواعد البيانات المتاحة للباحث على شبكة الإنترنت، وكذلك المكاتب العامة، ومكتبات الجامعات الأردنية.

الأساليب الإحصائية

باستخدام البرنامج الإحصائي (Eviews) تم استخراج الأساليب الإحصائية الآتية:

- مقاييس النزعة المركزية والتشتت: وتتمثل بالأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للتمكن من وصف متغيرات الدراسة.
- اختبار استقرار السلاسل الزمنية: للتأكد من ثبات الأوساط الحسابية للبيانات عبر السلاسل الزمنية.
- اختبار معامل تضخم التباين: للتأكد من عدم وجود ظاهر الارتباط الخطي بين أبعاد المتغير المستقل.
- اختبار الإنحدار الخطي المتعدد: لاختبار فرضيات الدراسة.

نتائج الدراسة

يتضمن نتائج الاختبارات الإحصائية المتعلقة بملاءمة نموذج الدراسة وكذلك نتائج الاحصاء الوصفي ونتائج اختبارات فرضيات الدراسة. أولاً: ملاءمة نموذج الدراسة

للتأكد من ملاءمة نموذج الدراسة تم إجراء اختبار جذر الوحدة واختبار الارتباط الخطي المتعدد وكذلك الارتباط الذاتي ومن ثم مصفوفة الارتباط حيث ظهرت النتائج كما يلي:

1- اختبار استقرار السلاسل الزمنية

يتطلب استخدام السلاسل الزمنية ان يكون هناك ثباتاً في الأوساط الحسابية للبيانات عبر السلسلة السنوية وكذلك ثبات في التباين، ولغاية التحقق من ذلك تم إجراء

اختبار جذر الوحدة (Unit root test) للتأكد من وجود استقرار في السلسلة الزمنية، وقد بينت نتائج الاختبار ما يلي:

جدول رقم (4-1) نتائج اختبار جذر الوحدة

الرقم	المتغير	t	Sig	القرار
1	الافصاح في الميزانية	2.412	0.000	ساكن عند المستوى
2	الافصاح في قائمة الدخل	3.245	0.000	ساكن عند المستوى
3	الافصاح في الملاحظات والايضاحات	4.225	0.000	ساكن عند المستوى
4	معدل دوران الاسهم	2.412	0.000	ساكن عند المستوى
5	التغير في السعر السوقي للسهم	2.521	0.040	ساكن عند المستوى

يلاحظ من الجدول اعلاه ان نتائج اختبار جذر الوحدة التي تمت بواسطة (Levin, Lin, & Chu: LLC) ان مستوى الدلالة الاحصائية قد كانت لجميع المتغيرات اقل من (0.05)، مما يشير الى عدم قبول الفرضية الصفرية الى تنص على عدم وجود استقرار في السلاسل الزمنية وبالتالي قبول فرض ان هناك استقرار في السلاسل الزمنية عند المستوى.

2- الارتباط الخطي المتعدد

للتأكد من خلو ابعاد المتغير المستقل من مشكلة الارتباط المتعدد تم استخراج معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factor) والذي تشير قيمته الى وجود مشكلة الارتباط المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل اذا كانت اكبر من (5)، وكذلك تم استخراج نسبة التباين المسموح به (Tolerance)، حيث يقبل فرض عدم وجود تعددية في الارتباط اذا كانت قيمها اكبر من (0.05).

جدول رقم (4-2) نتائج اختبار معامل تضخم التباين

الرقم	البعاد	معامل تضخم التباين VIF	التباين المسموح به Tolerance
1	الافصاح في قائمة الميزانية	1.505	0.665
2	الافصاح في قائمة الدخل	1.536	0.651
3	الافصاح في الملاحظات والايضاحات	1.026	0.975

يتبين من الجدول اعلاه ان قيم معامل تضخم التباين (VIF) لكافة ابعاد الافصاح المحاسبي قد كانت اقل من (5)، حيث بلغت قيمة معامل تضخم التباين للافصاح في قائمة المركز المالي (1.505)، وللافصاح في قائمة الدخل (1.536)، وللافصاح في الملاحظات والايضاحات (1.026)، كما يتبين ان كافة نسب التباين المسموح به هي اكبر من (0.05)، وبناء على فانه لا توجد مشكلة الارتباط المتعدد بين ابعاد المتغير المستقل

ثانياً: الاحصاء الوصفي

للتعرف على طبيعة ابعاد متغيرات الدراسة وتكوين صورة عامة عنها تم استخراج الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية وقد ظهرت النتائج كما يلي:
المتغير المستقل: مستوى الافصاح المحاسبي: وقد تم قياسه من خلال ثلاثة ابعاد هي الافصاح في قائمة الميزانية والافصاح في قائمة الدخل والافصاح في الملاحظات والايضاحات.

- الافصاح في قائمة الميزانية

جدول رقم (3-4) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الافصاح في قائمة

الميزانية

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
2	0.106	0.988	1 تصنف الاصول بشكل سليم
10	0.500	0.462	2 تصنف الاصول غير العاملة ببند مستقل
1	0.075	0.994	3 تظهر النقدية المقيدة ببند مستقل
5	0.182	0.965	4 يتم الافصاح عن الاصول المستاجرة راسماليا بشكل منفصل
3	0.130	0.982	5 يتم تصنيف الالتزامات الى قصيرة الاجل وطويلة الاجل
8	0.382	0.822	6 يتم الافصاح عن المدينون التجاريون والمدينون الآخرون بشكل منفصل.
7	0.338	0.868	7 يصنف المخزون حسب معيار المحاسبة الدولي (2)
9	0.486	0.622	8 تصنف المخصصات كحسابات مقابلة او مكملة حسب البنود ذات العلاقة.
4	0.167	0.971	9 يتم تصنيف الاحتياطات وعلو الاصدار بشكل مجزء حسب طبيعة البند.

10	يتم الإفصاح عن عدد الاسهم المصرح بها	0.965	0.182	5
11	يتم الإفصاح عن الاسهم المصدرة والمدفوعة وغير المدفوعة	0.982	0.130	3
12	يتم الإفصاح عن القيمة الاسمية للاسهم أو الاشارة الى ان الاسهم ليس لها قيمة.	0.994	0.075	1
13	يتم الإفصاح عن اسهم الخزينة والاسهم في الشركات الفرعية او الزميلة	0.988	0.106	2
14	يتم الإفصاح عن الحقوق والامتيازات	0.914	0.280	6

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (0.994) وبانحراف معياري قدره (0.075) ويعود لإجابات افراد العينة على الفقرة التي نصت على "تظهر النقدية المقيدة ببند مستقل" ولإجابات افراد العينة على الفقرة التي نصت على "يتم الإفصاح عن القيمة الاسمية للاسهم أو الاشارة الى ان الاسهم ليس لها قيمة" وجاءت هاتين العينتين في المرتبة الاولى، ثم جاء بالمرتبة الثانية الوسط الحسابي البالغ (0.988) وبانحراف معياري قدره (0.106) ويعود لإجابات الفقرتين التي نصت على "تصنف الاصول بشكل سليم" والتي نصت على "يتم الإفصاح عن اسهم الخزينة والأسهم في الشركات الفرعية او الزميلة". وفي المرتبة الثالثة جاء الوسط الحسابي لإجابات افراد العينة على الفقرة التي نصت على "يتم تصنيف الالتزامات الى قصيرة الاجل وطويلة الاجل" والفقرة التي نصت على "يتم الإفصاح عن الاسهم المصدرة والمدفوعة وغير المدفوعة" والذي بلغ (0.982) وبانحراف معياري قدره (0.130) جدول رقم (4-4) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإفصاح في قائمة الميزانية

تبعاً للسنوات

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
3	.087	.896	2015
4	.105	.884	2016
2	.082	.907	2017
5	.102	.878	2018
1	.082	.911	2019

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (0.911) وبانحراف معياري قدره (0.082). ويعود للإفصاح في قائمة الميزانية لسنة 2019 و جاءت هذه السنة

في المرتبة الاولى، ثم جاء بالمرتبة الثانية الوسط الحسابي البالغ (907). وبانحراف معياري قدره (082). ويعود للإفصاح في قائمة الميزانية لسنة 2017. وفي المرتبة الثالثة جاء الوسط الحسابي ويعود للإفصاح في قائمة الميزانية لسنة 2015 والذي بلغ (896). وبانحراف معياري قدره (0879)، ثم جاء بالمرتبة الرابعة الوسط الحسابي البالغ (884). وبانحراف معياري قدره (105). ويعود الإفصاح في قائمة الميزانية لسنة 2016. وفي المرتبة الخامسة والاخيرة جاء الإفصاح في قائمة الميزانية لسنة 2018 بوسط حسابي بلغ (878). وبانحراف معياري قدره (102).

- الإفصاح في قائمة الدخل

جدول رقم (4-5) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الإفصاح في قائمة

الدخل

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
8	.332	.874	تراعى مادية البنود عند عرضها في قائمة الدخل.
4	.209	.954	تتضمن قائمة الدخل كامل الايرادات التي تخص الفترة المالية.
6	.289	.908	تتضمن قائمة الدخل كافة المصاريف التي تخص الفترة المالية
5	.280	.914	تعرض بنود العمليات غير الاعتيادية في قائمة الدخل.
6	.289	.908	تتم مراعاة الانخفاض في قيمة المخزون او الاصول الاخرى عند اعداد قائمة الدخل
2	.167	.971	يتم الإفصاح عن ربح السهم
11	.435	.748	يتم الإفصاح عن العائد على السهم
9	.344	.862	تتضمن فصل الايرادات التشغيلية عن الايرادات الاخرى في قائمة الدخل
3	.196	.960	يتم تصنيف المصروفات في قائمة الدخل حسب طبيعتها
4	.209	.954	يتم عرض الارباح قبل وبعد الفائدة والضريبة.
1	.149	.977	تراعى عند تصنيف بنود قائمة الدخل سياسة التصنيف المتبعة في السنوات السابقة.
10	.387	.817	يتم الإفصاح عن نتائج العمليات المتعلقة بالتصرف بالاصول.
7	.304	.897	يتم الإفصاح عن نتائج العمليات غير المستمرة
2	.167	.971	تتضمن قائمة الدخل مكاسب وخسائر بنود الدخل الشامل الاخر.

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (0.977) وبانحراف معياري قدره (0.149) ويعود لإجابات افراد العينة على الفقرة التي نصت على " تراعى عند تصنيف بنود قائمة الدخل سياسة التصنيف المتبعة في السنوات السابقة " وجاءت هذه العينة في المرتبة الاولى، ثم جاء بالمرتبة الثانية الوسط الحسابي البالغ (0.971) وبانحراف معياري قدره (0.196) ويعود لإجابات الفقرتين التي نصت على " يتم الافصاح عن ربح السهم " والتي نصت على " تتضمن قائمة الدخل مكاسب وخسائر بنود الدخل الشامل الاخر ". وفي المرتبة الثالثة جاء الوسط الحسابي لإجابات افراد العينة على الفقرة التي نصت على " يتم تصنيف المصروفات في قائمة الدخل حسب طبيعتها " والذي بلغ (0.960) وبانحراف معياري قدره (0.196).

جدول رقم (4-6) الاوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للافصاح في قائمة الدخل

تبعا للسنوات

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	
2	.078	.912	2015
5	.070	.895	2016
3	.068	.915	2017
4	.083	.901	2018
1	.059	.925	2019

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الاوساط الحسابية قد بلغ (0.925) وبانحراف معياري قدره (0.059) ويعود للإفصاح في قائمة الدخل لسنة 2019 وجاءت هذه السنة في المرتبة الاولى، ثم جاء بالمرتبة الثانية الوسط الحسابي البالغ (0.912) وبانحراف معياري قدره (0.078) ويعود للإفصاح في قائمة الدخل لسنة 2015. وفي المرتبة الثالثة جاء الوسط الحسابي ويعود للإفصاح في قائمة الدخل لسنة 2017 والذي بلغ (0.915) وبانحراف معياري قدره (0.068)، ثم جاء بالمرتبة الرابعة الوسط الحسابي البالغ (0.901) وبانحراف معياري قدره (0.083) ويعود الافصاح في قائمة الدخل لسنة 2018. وفي المرتبة الخامسة و الاخيرة جاء الافصاح في قائمة الدخل لسنة 2016 بوسط حسابي بلغ (0.895) وبانحراف معياري قدره (0.070).

- الإفصاح في قائمة الملاحظات والإيضاحات

جدول رقم (4-7) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات الإفصاح في

الملاحظات والإيضاحات

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	الفقرة
4	.392	.811	يتم الإفصاح عن السياسة المتبعة بتصنيف الاستثمارات المالية.
2	.356	.851	يتم الإفصاح عن المبيعات التي تمثل ترتيبات تمويلية
5	.396	.805	يتم الإفصاح عن جوهر العلاقة بين الشركة والشركات الأخرى المرتبطة بها.
3	.382	.822	يتم الإفصاح عن ارباح الاسهم المقترح توزيعها
12	.477	.6514	يتم الإفصاح عن الارباح التراكمية للاسهم الممتازة
10	.472	.668	يتم الإفصاح عن الشكل القانوني للشركة ومقرها
7	.435	.748	يتم الإفصاح عن طبيعة أنشطة الشركة
9	.469	.674	يتم الإفصاح عن السياسات المتبعة في قياس المخزون
5	.396	.805	يتم الإفصاح عن المبلغ المرهون من المخزون
1	.325	.880	يتم الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية واثرها
6	.401	.800	يتم الإفصاح عن التغيير في التقديرات المحاسبية
4	.392	.811	يتم الإفصاح عن طبيعة اخطاء الفترة السابقة
8	.460	.697	يتم الإفصاح عن الطرق المتبعة للاعتراف بالايرادات
5	.396	.805	يتم الإفصاح عن الاطراف ذات العلاقة وتعاملاتهم
11	.474	.662	يتم الإفصاح عن سياسات احتساب الاهتلاك والاطفاء.

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الأوساط الحسابية قد بلغ (0.880) وبانحراف معياري قدره (0.325) ويعود لإجابات افراد العينة على الفقرة التي نصت على "يتم الإفصاح عن التغيير في السياسات المحاسبية واثرها" وجاءت هذه العينة في المرتبة الاولى، ثم جاء بالمرتبة الثانية الوسط الحسابي البالغ (0.851) وبانحراف معياري قدره (0.356) ويعود لإجابات الفقرة التي نصت على "يتم الإفصاح عن المبيعات التي تمثل ترتيبات تمويلية". وفي المرتبة الثالثة جاء الوسط الحسابي لإجابات افراد العينة على الفقرة التي نصت على "يتم الإفصاح عن ارباح الاسهم المقترح توزيعها" والذي بلغ (0.822) وبانحراف معياري قدره (0.382) واخيرا في المرتبة الثانية عشرة الوسط

الحسابي (0.651) وانحراف معياري (0.477) لإجابات الفقرة التي نصت على "يتم الإفصاح عن الأرباح التراكمية للأسهم الممتازة".

جدول رقم (4-8) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية للإفصاح في الملاحظات والإيضاحات تبعا للسنوات

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	السنة
4	.230	.759	2015
2	.210	.771	2016
1	.210	.780	2017
5	.230	.750	2018
3	.224	.769	2019

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى الأوساط الحسابية قد بلغ (0.780) وبانحراف معياري قدره (0.210) ويعود للإفصاح في قائمة الملاحظات والإيضاحات لسنة 2017 وجاءت هذه السنة في المرتبة الأولى، ثم جاء بالمرتبة الثانية الوسط الحسابي البالغ (0.771) وبانحراف معياري قدره (0.210) ويعود للإفصاح في قائمة الملاحظات والإيضاحات لسنة 2016، وفي المرتبة الثالثة جاء الوسط الحسابي ويعود للإفصاح في قائمة الملاحظات والإيضاحات لسنة 2019 والذي بلغ (0.769) وبانحراف معياري قدره (0.224)، ثم جاء بالمرتبة الرابعة الوسط الحسابي البالغ (0.759) وبانحراف معياري قدره (0.230) ويعود الإفصاح في قائمة الملاحظات والإيضاحات لسنة 2015 وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء الإفصاح في قائمة الملاحظات والإيضاحات لسنة 2018 بوسط حسابي بلغ (0.750) وبانحراف معياري قدره (0.230).

المتغير التابع: تحسين القرارات الاستثمارية

- معدل دوران الاسهم

جدول رقم (4-9) الأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية لمعدل دوران الاسهم

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اعلى مشاهدة	ادنى مشاهدة	السنة
5	5.865	4.859	21.33	.01	2015
4	10.327	5.951	45.07	.05	2016
2	14.470	9.658	63.49	.001	2017
3	14.152	8.774	69.21	.04	2018
1	26.840	16.190	124.96	.01	2019

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى مشاهدة قد بلغت (124.96) وتعود لمشاهدات عام 2019، وبالمقابل كانت ادنى مشاهدة (0.001) وتخص مشاهدات عام 2017، وتراوحت بقية المشاهدات ضمن هذا المدى.

اما فيما يتعلق بالأوساط الحسابية فقد تبين ان اعلى الاوساط الحسابية لمعدل دوران الاسهم قد كان (16.190) وبانحراف معياري قدره (26.840) ويعود لبيانات عام 2019، وجاء الوسط الحسابي (9.658) وبانحراف معياري (14.470) في المركز الثاني ويعود لبيانات سنة 2017، وفي المركز الثالث بيانات العام 2018 بوسط حسابي قدره (8.774) وانحراف معياري قدره (14.152)، وجاء الوسط الحسابي (5.951) وانحراف معياري (10.327) في المركز الرابع ويعود لبيانات العام 2016، واخيرا بيانات العام 2015 احتلت المركز الخامس بوسط حسابي قدره (4.859) وانحراف معياري (5.865).

التغير في السعر السوقي للسهم

جدول رقم (4-10) التغير في السعر السوقي للسهم

الترتيب	الانحراف المعياري	الوسط الحسابي	اعلى مشاهدة	ادنى مشاهدة	السنة
5	.277	-.152	.54	-.68	2015
2	5.994	1.304	34.95	-.49	2016
1	8.019	1.326	47.37	-.56	2017
3	2.653	.828	14.83	-.61	2018
4	.423	-.067	1.00	-.94	2019

يتبين من الجدول اعلاه ان اعلى مشاهدة قد بلغت (47.37) وتعود لمشاهدات عام 2017، وبالمقابل كانت ادنى مشاهدة (-.94) وتخص مشاهدات عام 2019، وتراوحت بقية المشاهدات ضمن هذا المدى، اما فيما يتعلق بالأوساط الحسابية فقد تبين ان اعلى الاوساط الحسابية لمعدل دوران الاسهم قد كان (1.326) وبانحراف معياري قدره (8.019) ويعود لبيانات عام 2017، وجاء الوسط الحسابي (1.304) وبانحراف معياري (5.994) في المركز الثاني ويعود لبيانات سنة 2016، وفي المركز الثالث بيانات العام 2018 بوسط حسابي قدره (.828) وانحراف معياري قدره (2.653)، وجاء الوسط الحسابي (-.067) وانحراف معياري (.423) في المركز الرابع ويعود لبيانات العام 2019.

واخيرا بيانات العام 2015 احتلت المركز الخامس بوسط حسابي قدره (-152). وانحراف معياري (277).

ثالثا : نتائج اختبار الفرضيات

نتائج اختبار الفرضية الرئيسية التي نصت على

H_0 : لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمستوى الإفصاح المحاسبي بأبعاده (الإفصاح في قائمة الميزانية، والإفصاح في قائمة الدخل، والإفصاح في الملاحظات والإيضاحات) على تحسين القرارات الإستثمارية بأبعاده (معدل دوران الأسهم، التغير في السعر السوقي للسهم) في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

جدول رقم (4-11) نتائج اختبار الفرضية الرئيسية

R2	R	Sig	t	Std.Error	B	
		0.772	0.290	8.103	2.347	ثابت
		0.416	-0.815	8.270	-6.738	الافصاح في قائمة الميزانية
0.037	0.192	0.158	1.419	10.597	15.036	الافصاح في قائمة الدخل
		0.022	-2.314	2.883	-6.670	الافصاح في قائمة الملاحظات والايضاحات

F: 2.174 , Sig(f) : 0.093

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك علاقة ايجابية بين مستوى الإفصاح المحاسبي ابعاده (الإفصاح في قائمة الميزانية والافصاح في قائمة الدخل والافصاح في الملاحظات والايضاحات) وتحسين القرارات الاستثمارية بأبعاده (معدل دوران الاسهم والتغير في السعر السوقي للسهم) حيث بلغت قيمة معامل الارتباط (0.192)، وكذلك يتبين ان قيمة f قد بلغت (2.174) وبمستوى دلالة احصائية قدرها (0.093) وهي اكبر من مستوى (0.05) مما يعني قبول الفرضية الصفرية التي نصت على لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha=0.05$) لمستوى الإفصاح المحاسبي بأبعاده (الإفصاح في قائمة الميزانية، والإفصاح في قائمة الدخل، والإفصاح في الملاحظات والإيضاحات) على تحسين القرارات الإستثمارية بأبعاده (معدل دوران الأسهم، التغير في السعر السوقي للسهم) في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان.

مناقشة النتائج والتوصيات

يتضح ادناه مناقشة لنتائج الدراسة ومقارنتها مع نتائج الدراسات السابقة وكذلك تقديم عدد من التوصيات والاقتراحات.

مناقشة النتائج

بينت نتائج الدراسة ان هناك التزاما من قبل الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان بالافصاح عن معلوماتها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الدولي رقم (1)، كما تبين ان هناك تفاوتاً في مستويات الافصاح بين هذه الشركات وخاصة في البنود المصنفة كإفصاحات اختيارية، او تلك التي لم تحدد المعايير شكلا معيناً للإفصاح عنها بل تركت للعرف المحاسبي مثل شكل القائمة المالية. كما يلاحظ ان نسب الافصاح في الملاحظات والايضاحات كانت ادنى من النسب المتعلقة بالافصاح في قائمة المركز المالي والافصاح في قائمة الدخل، ويعود السبب لاختيارية الافصاح عن العديد من البنود الواردة في ضمن الفقرات المتعلقة بالايضاحات، وقد تعزى لعدم تطور مستويات الافصاح بالشكل المطلوب وخاصة بالمقارنة مع الافصاح في دول العالم المتقدم.

بينت نتائج الدراسة عدم وجود اثر ذو دلالة احصائية لمستوى الإفصاح المحاسبي بأبعاده (الإفصاح في قائمة الميزانية، والإفصاح في قائمة الدخل، والإفصاح في الملاحظات والإيضاحات) على تحسين القرارات الإستثمارية بأبعاده (معدل دوران الأسهم، التغيير في السعر السوقي للسهم) في الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان، كما تبين عدم وجود اثر لابعاد المتغير المستقل بشكل منفرد على تحسين القرارات الاستثمارية بأبعاده مجتمعة، وقد تعود هذه النتيجة لانخفاض اعتماد المستثمرين على المعلومات المالية في عمليات تداول الاسهم، وخاصة في ظل تراجع الاسهم وحدثت عمليات تصفية للعديد من الشركات في سوق عمان المالي على الرغم من ان المعلومات المالية المنشورة عنها في سنوات سابقة كانت تشير الى سلامة الوضع المالي لها، ومن جهة اخرى اعتماد المستثمر عند اتخاذ قراره الاستثماري بالشراء او البيع لاسهم معينة على المعلومات المسربة من داخل السوق حول نية دخول شريك مهم او اية معلومات تؤثر على اتجاه قرار المستثمر، ولا يمكن ان تعزى الاسباب الى عامل واحد بل قد تعود الى العديد من الاسباب منها عدم قدرة المستثمرين على فهم المعلومات والمؤشرات المالية، او عدم كفاية المعلومات المنشورة وخاصة المعلومات غير المالية التي لها علاقة باسعار الاسهم وقرارات الشراء والبيع.

يرى الباحث ان الالتزام بمستويات الافصاح الوارده في معايير المحاسبة الدولية والتي تمثل الحد الادنى من الافصاح المطلوب، لا يتحقق بالكامل نظرا لعدم وجود تعقيدات وتشعب في العمليات الخاصة بانشطة الشركات الصناعية بالمقارنة مع الدول الاخرى، وبالتالي قد لا تحتاج لتطبيق بعضا من هذه متطلبات هذه المعايير.

بمقارنة نتائج الدراسة الحالية مع نتائج الدراسات السابقة تبين انها اتفقت مع نتيجة دراسة (شريف وجاسم، 2019) التي بينت ان مستوى الالتزام بالافصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية قد تفاوتت بين الشركات الصناعية وكانت بمستوى الجيد، كذلك اتفقت النتيجة الحالية مع نتيجة دراسة (Dang et al, 2019) التي بينت بانه لا يوجد اثر لمعلومات قائمة الميزانية في القرارات الاستثمارية وبالمقابل اختلفت معها في تاثير الافصاح المحاسبي من خلال قائمة الدخل حيث اشارت الدراسة الى وجود تاثير للمعلومات المفصح عنها عبر قائمة الدخل في القرارات الاستثمارية.

التوصيات

بناء على نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- تحسين مستوى الافصاح الاختياري في التقارير السنوية للشركات الصناعية المساهمة العامة في الاردن، وخاصة فيما يتعلق بالمعلومات غير المالية.
- الاهتمام بالمعلومات السردية عن الاوضاع المالية للشركات وتضمينها بالتقارير السنوية لتسهيل فهم الارقام من قبل المستثمرين.
- الاهتمام بشكل التقرير السنوي لتعزيز الصورة الذهنية للشركة عند المستثمرين.
- وضع القوائم المالية بصفحات تحمل الوان مختلفة لسهولة الوصول اليها من قبل مستخدمي المعلومات المالية.
- التركيز على المحتوى المعلوماتي للتقارير السنوية .
- الاهتمام بتحسين مستوى الثقافة المالية لدى اصحاب المصالح للتححر النسبي في قراراتهم من اراء المحللين والمستشارين.
- اجراء دراسات مستقبلية تتناول الاسباب الكامنة وراء عدم استفادة المستثمرون من المعلومات المالية بالمستوى المطلوب عند اتخاذ قراراتهم.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

- الشحاده، عبدالرزاق قاسم، البرغوثي، سمير ابراهيم، شعبان، اسامه سميح والقاسم، عامر محمد (2011). *نظرية المحاسبة*. الطبعة الأولى، الاردن، عمان، دار زمزم ناشرون وموزعون.
- شريف، ناصر طالب وجاسم، سنان رحيم (2019). *مدى الإفصاح في التقارير المالية لتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) للشركات الصناعية الأردنية (قطاع الصناعات الغذائية والمشروبات)*. مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية.
- عبد المالك، محمد سعد الدين العبد، (2015). *أثر تطبيق الإفصاح المحاسبي على تحسين الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية المدرجة في سوق عمان المالي*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية. عمان، الأردن.
- كرجي، محمد باقر، (2017). *قياس مستوى الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية على وفق المعايير المحاسبية الدولية والقواعد المحلية وأثره على قرارات الإستثمار*. دراسة تطبيقية في عينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق.
- لبنى، بن زاف. (2019). *دور الإفصاح المحاسبي في تحسين المعلومة المحاسبية*. دراسة عينة من المؤسسات الاقتصادية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر- بسكرة، الجزائر.
- برودي، مفروم وعبدالحميد، مراكشي (2019). *متطلبات الإفصاح المحاسبي في الميزانية العمومية في ظل النظام المحاسبي المالي بالمقارنة مع المعيار المحاسبي الدولي 01 (IAS1)*. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة، العدد الرابع، 1-20.
- الناغي، محمود السيد. (2017). *نظرية المحاسبة: مدخل معاصر*. الطبعة الاولى، مصر، المنصورة، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع.
- محمود، جمام واميرة دباش، (2017)، "اثر عدالة الافصاح المحاسبي في ترشيد القرارات الاستثمارية - دراسة حالة عينة من المستثمرين ببورصة الجزائر"، *المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية السنة التاسعة، العدد 27*.

مطر، محمد والسويطي، موسى (2012). *التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية في مجالات : القياس والعرض والافصاح*، ط2، عمان : دار وائل للنشر والتوزيع

المراجع باللغة الانجليزية

- Ahmed YAI (2017). The impact of creative accounting techniques on the Reliability of financial reporting with particular reference to Saudi Auditors and academics. *International Journal of Economics and Financial Issues* 7(2):283-291.
- Best, N., Nutting, J., Stiff, P. and Astranti (2014). *C02 Financial Accounting Fundamentals: Control Accounts*, CIMA. Pearson Education, London, UK.
- Breuer, M., Hombach, K., & Müller, M. A. (2020). *The Economics of Firms' Public Disclosure: Theory and Evidence*. Available at SSRN 3037002.
- Chen HL (2013). CEO Tenure and R&D Investment: The moderating effect of Board capital. *The Journal of Applied Behavioural Science* 49(4):437- 459.
- Djaja, I. (2017). *All About Corporate Valuation, Memetakan, Menciptakan, Mengukur, dan Merealisasikan Nilai Perusahaan*. Jakarta: PT Elex Media Komputindo
- Dang, T.T H, Phan. T. K, Tran. V. T, Trana.T.N.T, Pham. T. L (2019) .The Impact Of Accounting Disclosures On Individual Investors Decision Making In Vietnam Stock Market. *Management Science Letters*, 9 (2019) 2391–2402.
- Deegan, C.M., (2014). *Financial Accounting theory*, 4th ed, McGraw Hill Education.
- Essien EA, Ntiedo JU (2018). The influence of creative accounting on the credibility of accounting reports. *Journal of Financial Reporting and Accounting* 16(2):292-310.
- Farooq A, Sajid M (2015). Factors Affecting Investment Decision Making: Evidence from Equity Fund Managers and Individual Investors in Pakistan. *Research Journal of Finance and Accounting* 6(9):135-141.
- Harjito, A., & Martono. (2013). *Manajemen Keuangan* (Editi Ke-2). Yogyakarta: Ekonisia, Kampus Fakultas Ekonomi, Universitas Islam Indonesia.
- Hermalin, B. E. & Weisbach, M. S., 2012. Information disclosure and corporate governance. *The journal of finance*, LXVII(1), pp. 195-233.

- Musundi , K. M., 2014. The Effects of Financial Literacy on Personal Investment Decisions in Real Estate in Nairobi County, s.l.: s.n
- Nobes, C. (2011). IFRS practices and the persistence of accounting system classification. *Abacus*, 47(3), 267-283.
- Okere W, Imeokparia L, Ogunlowore J, Isiaka M (2018). Corporate social responsibility and investment decisions in listed manufacturing firms in Nigeria. *Journal of Economics, Management and Trade* 21(4):1-12.
- Patrick ZI, Tavershima A, Eje EB (2017). The effect of financial information on investment decision making by shareholders of Banks in Nigeria. *IOSR Journal of Economics and Finance* 8(10):20-31.
- Riyanto, B. (2013). *Dasar-Dasar Pembelanjaan Perusahaan* (Edisi 4, C). Yogyakarta: BPFE UGM.
- Ross, S. A., Westerfield, R. W., Jaffe, J. F., & Jordan, B. D. (2015). *Corporate Finance: Core Principles And Applications* (Fourth Edi). New York: McGraw-Hill Education
- Sekaran, U, & Bougie,R,(2016), *Research Methods For Business, A Skill Building Approach*. 7th ed, John Wiley and Sons Inc, New York.
- Tahirli, O. (2017). *The Efficiency Analysis Of Accounting Transparency And Realisation On IAS 1 Presentation Of Financial Statements Within Transnational Management* (Doctoral Dissertation, Istanbul Aydin University Institute Of Social Sciences).
- Thuhoye, L,D (2017). *The Role Of Accounting Information On Investement Decision: A Case of Tanesco Morogoro Municipal*, Unpublished Master Thesis, Open University of Tanzania, Tanzania.
- Virlics A (2013). Investment decision making and Risk. *Procedia Economics and Finance* 6(1):169-177.

